جدول أعمال السياسات العالمية المقدم من السيدة مدير عام الصندوق لاجتماعات الربيع

تحرك حاسم، ونمو دائم

إبريل 2016

يُتوقع للاقتصاد العالمي تحقيق بعض التوسع، ولكن الآفاق الاقتصادية زادت ضعفا منذ أكتوبر الماضي، كما زادت المخاطر المحيطة بها. وقد تضرر الاقتصاد العالمي من شدة تباطؤ النمو لفترة شديدة الطول، ومن ثم فإن هذه الوتيرة الضعيفة قد لا تحقق تعافيا مستمرا – مصحوبا بالارتفاع المتوقع في مستويات المعيشة وانخفاض البطالة وتراجع مستويات الديون. غير أن تحسنا طرأ على المزاج السائد مع حدوث بعض التحسن في البيانات المنشورة مؤخرا، وبعض الارتفاع في أسعار النفط، وانخفاض الضغوط على التدفقات الخارجة من الصين، والإجراءات التي اتخذتها البنوك المركزية الكبرى. وبناء على هذه التطورات الإيجابية في الآونة الأخيرة، يمكن أن يعود الاقتصاد العالمي إلى مسار أكثر قوة وأمانا، ولكن التحرك الراهن على صعيد السياسات ينبغي أن يخطو خطوات أبعد. فيجب على البلدان تعزيز التزامها بالنمو العالمي الدائم وتعميم مزيج من السياسات الأكثر نجاعة. ومن خلال منهج يقوم على ثلاث ركائز تغطي إجراءات للسياسة النقدية وسياسة المالية العامة والسياسة الهيكلية، يمكن تحقيق مسار إيجابي ثلاثي الأبعاد، يرفع النمو الفعلي والممكن، ويتجنب مخاطر الركود، ويعزز الاستقرار المالي. وسيدعم الصندوق هذا الالتزام بمساعدة البلدان على تحديد الحيز المتاح، ورسم السياسات الملائمة، وبناء القدرات لتحقيق الأهداف المرجوة منها؛ وتوفير مساندة مالية قوية لتنفيذ السياسات؛ ومساعدة البلدان الأعضاء على مواجهة التحديات الجديدة.

المنعطف الراهن

زاد ضعف آفاق الاقتصاد العالمي وارتفعت المخاطر.

أصبح التعافي العالمي ضعيفا.

لا يزال التعافي العالمي مستمرا ولكنه أصبح ضعيفا. فعلى مستوى العالم، جاء تأثير انخفاض أسعار السلع الأولية على البلدان المستوردة للسلع الأولية أقل إيجابية من المتوقع. وعلى البلدان المصدرة لهذه السلع تطويع اقتصاداتها لتتكيف مع بيئة أكثر صعوبة. ومع ذلك، أدت التطورات في معدلات التبادل التجاري إلى تضييق الاختلالات العالمية، في الوقت الذي يستمر فيه توسع المراكز الدائنة والمدينة الصافية.

تعافٍ محدود في الاقتصادات المتقدمة.

أما التعافي في الاقتصادات المتقدمة فهو مقيد بالطلب الضعيف والنمو الممكن المنخفض، مما يرجع جزئيا إلى عبء تركات الأزمة التي لم تعالج بعد، بالإضافة إلى العوامل الديمغرافية غير المواتية ونمو الإنتاجية المنخفض. ففي الولايات المتحدة، وهي المحرك الرئيسي للنمو العالمي في الآونة الأخيرة، يظل النمو دون تغير يُذكر بسبب قوة الدولار. ويتأثر النمو في بعض بلدان منطقة اليورو بمستوى الاستثمار المنخفض والبطالة المرتفعة والميزانيات العمومية الضعيفة، ثم انخفاض الطلب من الأسواق الصاعدة مؤخرا. وفي اليابان، بلغ النمو والتضخم مستويات أضعف من المتوقع، مما يعكس بالتحديد ذلك الهبوط الحاد الذي لحق بالاستهلاك الخاص.

النشاط يزداد بطئاً في الاقتصادات الصاعدة والنامية.

ويستمر النشاط الواهن في الاقتصادات الصاعدة، التي ساهمت بالنصيب الأكبر في النمو العالمي منذ الأزمة، وذلك بسبب الركود العميق في البرازيل وروسيا وضعف التعافي في الاقتصادات المتقدمة والتأثر بعملية استعادة التوازن في الصين، وزيادة ضيق الأوضاع المالية. وستظل عمليات التحول الجارية تبطئ النمو في الصين، وخاصة في قطاع الصناعة، ولكنها ستجعله أكثر قابلية للاستمرار. ولا تزال الهند نقطة مضيئة بوجه خاص، مع الدفعة التي يتلقاها الطلب المحلي من تزايد الدخول الحقيقية وارتفاع مستوى الثقة. ويستمر النمو القوي أيضا في بلدان "آسيان 5" – وهي إندونيسيا وماليزيا والفلبين وتايلند وفيتنام – بينما يستمر بوتيرة محدودة في بلدان مثل المكسيك وتركيا. ولا يزال النشاط ضعيفا في الاقتصادات النامية نظرا للأوضاع الخارجية غير المواتية.

زادت المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي العالمي.

وقد زاد تقلب الأسواق المالية وزاد تجنب المخاطر وضيق الأوضاع المالية، مما يعكس المخاطر الاقتصادية والمالية والسياسية وتراجع الثقة في فعالية السياسات. وهناك تحديات أساسية تتمثل في تزايد مواطن الضعف في اقتصادات الأسواق الصاعدة، والتركات المزمنة (القروض المتعثرة) في الاقتصادات المتقدمة وضعف سيولة السوق النظامية. وعلى هذه الخلفية، ورغم التعافي الجزئي في الشهور الأخيرة، فلا يزال الاستقرار المالي العالمي غير مضمون.

هدف التعافي الدائم بدأ يبدو بعيد المنال.

ويخضع النمو لعقبات تتمثل في البطالة المرتفعة المزمنة، والدين المرتفع، والاستثمار المنخفض في بعض البلدان، بالإضافة إلى الانخفاض طويل الأجل في نمو الإنتاجية والذي يرجع إلى ما قبل الأزمة. ولا يزال الاستثمار العام عند مستويات منخفضة تاريخية في الاقتصادات المتقدمة، وتعاني الأسواق الصاعدة والبلدان النامية ثغرات كبيرة في البنية التحتية. وثمة مجال أيضا لتحسين كفاءة الاستثمار العام. وقد حدث تباطؤ كبير في نمو التجارة وهناك مخاطر بأن يتفاقم ضعف النشاط العالمي بسبب التداعيات التي تنتقل من خلال التجارة. وتزداد البيئة العالمية تعقيدا بسبب الصدمات الناشئة عن الصراعات الجغرافية–السياسية، والإرهاب، وتدفقات اللاجئين، واحتمال خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوروبي، والأوبئة العالمية، مما يُخلف آثارا اقتصادية مباشرة وغير مباشرة.

تحديات السياسة وأولوياتها

ينبغي أن تعزز البلدان التزامها بالنمو وتستخدم منهجا يقوم على ثلاث ركائز تمثل روافع للسياسات يدعم بعضها الآخر

هناك حاجة لدعم السياسة النقدية.

لا تزال السياسة النقدية في الاقتصادات المتقدمة تتخذ موقفا تيسيريا ملائما. وينبغي مواصلة هذا الاتجاه حيثما توجد فجوات سالبة في الناتج ومعدلات تضخم شديدة الانخفاض. ولكن السياسة النقدية ينبغي أن تكون مصحوبة بسياسات أخرى لتقديم الدعم الضروري للطلب، ولا يمكنها معالجة الاختناقات الهيكلية التي تواجه النمو. وتساعد السياسات النقدية غير التقليدية في دعم الطلب، وإن كانت أسعار الفائدة شديدة الانخفاض – والسالبة في بعض الحالات – قد يكون لها آثار مباشرة أيضا على ربحية البنوك. وفي الاقتصادات الصاعدة، يجب أن تسعى السياسة النقدية للتعامل مع تأثير ضعف العملات على التضخم والميزانيات العمومية للقطاع الخاص. وينبغي استخدام مرونة أسعار الصرف، حيثما أمكن ذلك، لتخفيف أثر الصدمات في معدلات التبادل التجاري.

هناك روافع أخرى على صعيد السياسات ينبغي استخدامها لرفع الطلب.

وهناك دواع قوية لتنسيق السياسات محليا، مع ضرورة عمل المزيد في بعض الحالات من خلال سياسة المالية العامة. فبينما تستمر معاناة بعض البلدان من الدين المرتفع وفروق العائد الكبيرة على سندات الدين السيادي ومدخرات القطاع العام المنخفضة، ويتعين عليها تنفيذ خطط لضبط أوضاع ماليتها العامة، فإن البلدان ذات الحيز المالي ينبغي أن تلتزم بمزيد من التخفيف لقيود سياسة المالية العامة، وهو ما يمكن أن يفيدها ويدعم الطلب العالمي. وتبرز كندا بميزانيتها الأخيرة كبلد يغتنم الفرصة التي يتيحها هذا الحيز. وبالنسبة لعدد من البلدان الدائنة، من شأن ذلك أن يساعد أيضا على تيسير استعادة التوازن العالمي. وبمقدور كل البلدان، بما فيها البلدان التي لا تمتلك هذا الحيز المالي، أن تساهم في هذا الصدد باستهداف مكونات للإيرادات والنفقات توفر دعما أكبر للنمو، وخاصة زيادة الإنفاق على البنية التحتية في بعض البلدان.

تنفيذ الإصلاحات الهيكلية أمر بالغ الأهمية.

وبالإضافة إلى سياسة المالية العامة، هناك إدراك واسع النطاق لضرورة الإصلاحات الهيكلية لتحسين الإنتاجية وزيادة الناتج الممكن. وقد تم التعهد بالتزامات عديدة – منها ما كان في سياق مجموعة العشرين – ولكن يتعين إعطاء دفعة للتنفيذ. فينبغي للبلدان التي تمتلك حيزا في ماليتها العامة أن تستفيد من أوجه التضافر بين سياسات دعم الطلب والإصلاحات الهيكلية، والتي يمكن أن يدعم بعضها الآخر. ويمكن تحقيق آثار إيجابية في الأجل القصير من خلال الإصلاحات الهيكلية التي تنطوي على تنشيط مالي – مثل تقليص فرق ضرائب العمل، وزيادة الإنفاق على البحوث والتطوير، وانتهاج سياسات نشطة لسوق العمل. ونظرا لتنوع هياكل الاقتصادات المختلفة، ينبغي ترتيب أولويات

الإصلاح الهيكلي لكل اقتصاد بما يعكس الفروق بين مراحل التنمية الاقتصادية ومدى قوة المؤسسات. وفي البلدان المصدرة للسلع الأولية والبلدان النامية منخفضة الدخل، من الضروري اعتماد سياسات لتشجيع التنوع الاقتصادي والتحول الهيكلي.

وجود قطاع مالي يعمل بكفاءة هو مطلب حيوي للنمو.

وينبغي التوصل إلى حلول أيضا للحيلولة دون أن تصبح عملية تخفيف المخاطر عقبة أمام إتاحة الخدمات المالية في مناطق الاختصاص المتأثرة، بما في ذلك العلاقات المصرفية المراسلة. وينبغي أن تتخذ البلدان مزيدا من الخطوات للتعجيل بمعالجة خلل الميزانيات العمومية الخاصة، بحيث يتسنى اجتناب عملية مطولة لتخفيض نسب الرفع المالي من شأنها إضعاف قناة الائتمان التي تستخدمها السياسة النقدية وزيادة عدم اليقين، مع القيام بتعويض الآثار المسايرة للاتجاهات الدورية. ومن الضروري استكمال الاتحاد المصرفي للاتحاد الأوروبي بإقامة الدعامة الأخيرة الباقية – وهي النظام المشترك لضمان الودائع – مع بذل جهود لتخفيض المخاطر في النظم المصرفية. وينبغي تحقيق مزيد من التقدم في تنفيذ عملية الإصلاح التنظيمي العالمي واستكمالها على نحو متسق، بما في ذلك السياسات الرامية إلى تحويل قطاع صيرفة الظل إلى مصدر مستقر للتمويل القائم على السوق، وتعزيز قوة السيولة السوقية في مواجهة الصدمات.

ينبغي أن يقوم صناع السياسات بتحرك حاسم مشترك.

وينبغي أن يلتزم كل بلد بمجموعة من إجراءات السياسة – على النحو الذي يحدده حيز السياسات المتاح – بما يساهم في حزمة الإصلاحات العالمية لرفع النمو على المستويين الوطني والعالمي. وباعتماد منهج يقوم على ثلاث ركائز تشمل إجراءات نقدية ومالية وهيكلية يتم اتخاذها بالتنسيق بين البلدان الأعضاء، يمكن أن تنشأ حلقة إيجابية ثلاثية الأبعاد تحقق الدعم المتبادل للنشاط الاقتصادي وتخفض المخاطر التي تهدد الاستقرار. وثمة حاجة للتعاون العالمي أيضا. ومن أمثلة ذلك تعزيز آليات التكيف وتوفير السيولة، ودعم التجارة العالمية، ومعالجة الفساد، والتقدم في تنفيذ جدول أعمال الإصلاحات التنظيمية.

كيف سيساعد الصندوق بلدانه الأعضاء

تعزيزا للدعم الذي يعمل الصندوق على تقديمه للبلدان الأعضاء على أساس من التحرك السريع والأنشطة المتكاملة والتركيز على الأعضاء، سيتم عمل المزيد لمساعدة البلدان على الوفاء بالتزاماتها المعززة تجاه النمو. ففي أعمال الرقابة، سيتم التركيز على تقديم المشورة الصريحة حول رسم السياسات وتحديد الحيز الممكن لتكثيف الجهود من جانب البلدان الأعضاء، مع التحرك لمواجهة ما يستجد من تحديات أمام البلدان الأعضاء. وفي مجال تنمية القدرات، ستستهدف الجهود إجراء الإصلاحات ذات الأولوية التي يحددها العمل الرقابي. وستتاح موارد الصندوق المالية لتكون ركيزة لتنفيذ السياسات بمزيد من القوة مع الحفاظ على الاستقرار المالي وحماية المعرضين للتأثر بالبيئة الراهنة. وسيتعين الحفاظ على كفاية موارد الصندوق لإنجاز هذه المهام وغيرها مما يقع ضمن صلاحيات الصندوق على نحو فعال.

توضيح حدود حيز المناورة المتاح أمام السياسات

دفعة لاستعادة توازن مزيج السياسات.

سيتبع الصندق منهجا أكثر استباقية في تحديد حيز السياسات والتدابير اللازمة. وعلى وجه التحديد، سيواصل تحليل انعكاسات تخفيف قيد النطاق الأدنى الصفري على أسعار الفائدة الأساسية. ونظرا للحاجة إلى التحرك نحو مزيج سياسات أفضل، سيشجع الصندوق اتباع منهج منسق، مع تحديد الحالات التي يمكن أن تساهم فيها سياسة المالية العامة بدور أكبر سواء في دعم الطلب أو زيادة الإصلاحات الهيكلية. وسيواصل الصندوق تعميق تحليله لتأثير الإصلاحات الهيكلية على النمو، وتوظيف العمالة، والاستقرار الاقتصادي الكلي، استنادا إلى مبادئ إرشادية لتحديد الأولويات. كذلك يعتزم الصندوق استعراض تجارب وسياسات البلدان الأعضاء في التعامل مع ضغوط التدفقات الرأسمالية.

تيسير الإنفاق الكفء على البنية التحتية.

وينبغي القيام بالمزيد لدعم الاستثمار الكفء في البنية التحتية في كل البلدان. وسيبدأ التنفيذ الأولي للمبادرة الجديدة المعنية بدعم سياسات البنية التحتية هذا العام وسيساعد ذلك على تحديد الانعكاسات الاقتصادية الكلية والمالية للمناهج البديلة نحو زيادة الإنفاق على البنية التحتية، وتقييم القدرات المؤسسية وتحسينها.

دعم الجهود لتحقيق ميزانيات عمومية أكثر سلامة في القطاع الخاص.

وسيقوم الصندوق بتقييم حجم المشكلة وانعكاساتها، وبحث خيارات الحد من مخاطر الآثار السلبية على الميزانيات العمومية بسبب ارتفاع مديونية القطاع الخاص وتركات الأزمة التي لم تحل في البنوك. وبناء على تجارب البلدان في إدارة الدورات المالية المحلية وتجنب الرفع المالي المفرط، سيركز العمل على التدابير الرامية إلى تشجيع التمويل بالأسهم على المدى الأطول (مثل إزالة التحيز الضريبي لصالح التمويل بالديون) واستخدام السياسات الاحترازية الكلية لتجنب الزيادات الخطرة في الرفع المالي عبر الدورات المالية. وسيساهم الصندوق في تيسير اعتماد إصلاحات تنظيمية مالية في البلدان الأعضاء.

توفير الدعم المالي

المساهمة في إقامة شبكة أمان مالي عالمية قوية ومتماسكة.

وبينما تظل السياسات القوية ورقابة الصندوق الفعالة هي حجر الزاوية في منع وقوع الأزمات، فمن المهم للغاية وجود شبكة أمان مالي عالمية أكثر تماسكا وكبيرة بالقدر الكافي – مع توافر الموارد الكافية للصندوق. ومن التحديات التي ينبغي التغلب عليها ارتفاع تكلفة تغطية شبكة الأمان وعدم توازنها في مختلف البلدان وعدم الارتياح للاستعانة بالصندوق طلبا للعون. ولتحقيق هذا الهدف، سيبحث الصندوق ما يمكن إجراؤه من إصلاحات، بما في ذلك تعزيز التنسيق مع الترتيبات المالية الإقليمية وإعادة النظر في مجموعة الأدوات المستخدمة في الإقراض. ويمكن تيسير التنسيق بوجه عام عن طريق إرسال إشارات بشأن سياسات الاقتصادات الصاعدة والمتقدمة. وسيبحث الصندوق أيضا استخدام حقوق السحب الخاصة على نطاق أوسع.

مساندة تنفيذ السياسات الجيدة.

وسيدعم الصندوق جهود البلدان باستخدام ما لديه من موارد حتى يقدم آلية قوية للدعم المالي لتنفيذ السياسات أثناء فترة التقلب. وعلى وجه الخصوص، سيقدم الصندوق دعما للسياسات حسب كل حالة على حدة، وينظر في زيادة الدعم المالي للمساعدة في جهود التنويع والتكيف في البلدان المتضررة من هبوط أسعار السلع الأولية، وكثير منها من البلدان منخفضة الدخل، بالإضافة إلى البلدان التي أصابها ضرر بالغ من جراء ظاهرة النينيو المناخية. وفي عالم يسوده التقلب الممتد، ومع مضي الاقتصادات الكبرى في استعادة أوضاعها الطبيعية ومضي الصين في استعادة التوازن، يمكن أن يساعد دعم السيولة بصورة سريعة وموثوقة وقابلة للتنبؤ المسبق على حماية البلدان المؤهلة المتضررة من صدمات السيولة والحد من احتمالات العدوى.

المساعدة في إدارة التداعيات الناشئة عن مصادر غير اقتصادية.

وهناك عبء تتحمله عن الآخرين البلدان الواقعة في مركز الأوبئة الراهنة أو أزمات اللاجئين. ويمكن مساندة تلك البلدان من خلال مبادرة عالمية منسقة لتوفير الدعم المالي، مع مساهمة الوكالات متعددة الأطراف، بما فيها الصندوق، والبلدان المعرضة لخطر التداعيات في تقديم الموارد اللازمة. وسيساعد الصندوق في إعادة تقييم كيفية توجيه الموارد للمجالات الأشد احتياجا.

تقديم دعم مخصص للبلدان منخفضة الدخل.

وسيواصل الصندوق مساعدة البلدان منخفضة الدخل، عن طريق دمج النتائج المتوخاة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام 2015، بالإضافة إلى القضايا المحددة التي تواجه الدول الهشة. وهناك مبادرة جارية أيضا لتحديد أفضل السبل التي يستطيع الصندوق من خلالها دعم النمو في الدول الصغيرة المتأثرة بالكوارث الطبيعية وتعزيز قدرتها على التكيف. وبالإضافة إلى ذلك، سينظر الصندوق في إمكانية تقديم دعم مالي وقائي والجمع بين موارد حساب الموارد العامة والصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر.

مواصلة التصدي للتحديات الجديدة

اقتراح حلول لتخفيف المخاطر. سيواصل الصندوق التعاون مع المؤسسات الدولية الأخرى لتيسير الحوار بين الأطراف المعنية بغية الخروج برؤية موحدة لمحركات عملية تخفيف المخاطر وحجم التخفيف وتأثيره، كما سيدعم البلدان المتأثرة من خلال المشورة بشأن السياسات، وتقييم المعايير، وتنمية القدرات حسب الملائم لكل بلد، بما في ذلك ما يتعلق بغسل الأموال وتمويل الإرهاب، بالإضافة إلى تشجيع الحوار بين السلطات القُطْرية والجهات المعنية بوضع المعايير والقطاع الخاص حول التوقعات التنظيمية وحلول الصناعة ودعم القطاع العام.

تعزيز المشورة بشأن السياسات المتعلقة بالقضايا الناشئة. ويواصل الصندوق بناء الخبرة المتخصصة في القضايا الناشئة المؤثرة على الاقتصاد الكلي والتي يمكن معالجتها عن طريق السياسة الاقتصادية والتي تقع في نطاق صلاحيات الصندوق. وسيدرس الصندوق أثر الهجرة على النمو وأسواق العمل وأوضاع المالية العامة في كل من البلدان المستقبلة والمرسلة. كذلك سيجري الصندوق تقييما لكيفية تأثير سياسات المالية العامة المتعلقة بإعادة التوزيع على الطلب المحلي والنمو الممكن وتفاوت الدخول، كما سيغطي قضايا عدم المساواة والفوارق بين الجنسين في مزيد من التقارير الرقابية بعد موافقة البلدان المعنية. وسيواصل الصندوق تحليل أثر تغير المناخ على الاستقرار الاقتصادي الكلي والمالي ومساعدة البلدان في رسم سياسات وأدوات ملائمة لمعالجته. ونظرا لتراجع النمو الممكن في السنوات الأخيرة، سيدرس الصندوق العوامل المؤثرة على النمو في الأجلين المتوسط والطويل، بما في ذلك التحولات الديمغرافية وقضايا الجنسين والحوكمة (وخاصة الفساد) والتكنولوجيا. وتمثل المعاملة المتساوية في تحليلات الصندوق والمشورة التي يقدمها أمرا بالغ الأهمية بالنسبة لمصداقية المؤسسة وفعاليتها. وتتيح المبادئ الجديدة للرقابة العادلة أساسا لتقييم مدى ملاءمتها لظروف كل بلد وسيتم استخدام آلية الإبلاغ والتقييم لكي تساعد في تقييم مواطن القلق وتحديد الدروس في الفترة المقبلة.

إدخال تنمية القدرات ضمن مزيج السياسات. سيقدم الصندوق المساعدة الفنية والتدريب كجزء مكمل لتحليل السياسات والمشورة بشأنها، وسيعزز مراقبته للنتائج. ويعتزم الصندوق التركيز على مساعدة البلدان منخفضة الدخل في قضايا الضرائب الدولية ومن خلال تضافر الجهود مع البنك الدولي، لدعم جهودها من أجل تعبئة الموارد المحلية. وسيواصل الصندوق مساعدة البلدان على التصدي للتدفقات غير المشروعة عن طريق تقوية المؤسسات، كما سيعمل على سد ثغرات البيانات بغية دعم التحليل المعزز للسياسات. وسيعمل الصندوق أيضا على تعزيز إدارة المعرفة، بما في ذلك إتاحة معلومات عالية الجودة عن القضايا الحيوية من خلال شبكة الإنترنت.

الحفاظ على قوة الصندوق

ضمان كفاية الموارد. كان سريان المراجعة العامة الرابعة عشرة للحصص والتعديل المتعلق بإصلاح المجلس التنفيذي خطوتين حاسمتين في تعزيز فعالية الصندوق ومصداقيته وشرعيته. ونظرا لأهمية أن يكون الصندوق قويا وقائما على الحصص وحائزا على الموارد الكافية، فقد واصل العمل لسرعة استكمال المراجعة العامة الخامسة عشرة للحصص بحلول موعد الاجتماعات السنوية في عام 2017، بما في ذلك استحداث صيغة جديدة للحصص. وإلى أن تتبين نتائج المراجعة الخامسة عشرة، ينبغي الحفاظ على طاقة الإقراض الكلية الحالية لدى الصندوق. ولكي يوفر الصندوق الدعم المطلوب على أساس من التحرك السريع والأنشطة المتكاملة والتركيز على احتياجات البلدان الأعضاء، يتعين توافر الموارد المالية والبشرية والتكنولوجية الكافية كما يتعين أن يزداد التنوع في المجلس التنفيذي من حيث الموارد البشرية وعلى التنوع بين الجنسين.